الثورة ALTHAWRAH DAILY
Thursday :20 Rajab 1434 > 30 May > Issue No. 17724

مدير التأمينات الاجتماعية بأمانة العاصمة لـ"الثورة":

مسؤولون تركوا العمل الحكومي ليتقاعدوا في القطاع الخاص برواتب تزيد عن مليون ريال

أفصح مدير عام فرع المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بأمانة العاصمة صنعاء محمد عايش سردود عن وجود مسؤولين كبار كانوا يشغلون مناصب كبيرة في الدولة تركوا العمل الحكومي في قطاعاتها ليتقاعدوا في صندوق القطاع الخاص برواتب تزيد عن مليون ريال وبدون إضافة استثمارات أقساط التقاعد..مؤكدا أن المؤسسة تقوم بصرف معاشات لبعض الحالات بأكثر من مليون ريال ؛ وهذا يعتبر كبيراً جدا بينما يوجد أكثر من 70% من حالات المعاشات من المتقاعدين عند راتب 20 ألف ريال فقط وهذا فارق كبير.. وحذر سردود في حديثه لـ الثورة من مغبة التباطؤ وعدم الاسراع في إجراء التعديلات القانونية للقانون الحالي الذي لم ينص على حد أعلى للأجر الخاضع للتأمين كما هو في كل دول العالم ؛ مما أدى إلى استغلالها من ذوي الأجور الكبيرة.. وأبدى مدير تأمينات الأمانة تخوفه الشديد من استمرار وضع حال المؤسسة على ما هو عليه لأذلك سيضعها في مخاطر كبيرة في أقل من عشر سنوات ما لم يسرع البرلمان بإنجاز مشروع القانون والتعديلات التي لديه بما فيها وضع حد أعلى للمعاش والأجر وإلا ستكون المؤسسة عرضة للابتزاز والتلاعب من قبل العاملين في النفط والاتصالات والذين تركوا العمل في الدولة ليتقاعدوا في القطاع الخاص على راتب كبير جدا وبدون سداد الاشتراكات وريع الاستثمار وهذا من المخاطر التي تواجه المؤسسة.... نتابع تفاصيل هذا الحديث الذي لا تنقصه الجرأة والصراحة ؛ فإلى التفاصيل:

التقاه/محمد العزيزي

> لديكم الآن حملة للتوعية والحصر للمنشآت في أمانة العاصمة بالاشتراك مع أمانة العاصمة ما هي أهداف الحملة ؟

- نعم هذه الحملة عنوانها (حقي) أي التأمينات حق لي ولأسرتي في البداية أشكر بيت الحرية لتبنيه هذه الحملة كمنظمة حقوقية تدافع عن حقوق العمال وأشكر معالي وزير الخدمة المدنية والتأمينات وأشكر أمين العاصمة الأستاذ عبدالقادر علي هلال على تفاعلهم واهتمامهم لإنجاح هذه الحملة وتهدف هذه الحملة لتوعية العمال بحقوقهم وسيشارك في الحملة مكتب العمل في أمانة العاصمة ومتطوعون من الشباب ؛ وتعتبر هذه الحملة من أهم الحملات التي يتم إجراؤها في مجال التأمينات نظرا لاشتراك المؤسسة مع الأجهزة الحكومية والسلطة المحلية في أمانة العاصمة والمديريات التابعة لها وباشتراك منظمة حقوقية تعنى بحقوق العاملين ولأول مرة سيتم إجراء تكون التأمينات فيه كطرف أساسي منذ نشأة المؤسسة.

> ما هي إجراءات الحصر والتوعية وما هي آلية التنسيق بينكم ومكتب العمل ؟

- شكرا على السؤال سيتم العمل على مراحل لدراسة الصعوبات والمعوقات التي ستواجه العمل في الميدان ولتهيئة أصحاب العمل للمسح وتوعيتهم بأننا لا نستهدف الإضرار بأحد وأن ما نقوم به هو التأكد من حصول العامل على حقوقه ومنها حقه في الحصول على التأمينات وسيكون البدء أولا بالتدشين في مديرية واحدة ودراسة النتائج للانطلاق في 3 مديريات في المرحلة الثانية مباشرة وهكذا في كل مرحلة 3 مديريات حتى نستطيع إنجاح المهمة واستيعاب مخرجات الحملات الميدانية وسيقوم بالعمل متطوعون كل فريق يتكون من 3 أشخاص منهم موظف واحد من التأمينات وسيكون في كل مديرية إلى جانب اللجنة الرئيسية برئاسة مدير المديرية سيكون لكل مديرية ممثل من التأمينات يكون حلقة الوصل بين الفريق الميداني وغرفة العمليات التابعة للمؤسسة

> كم عدد المؤمن عليهم بالمؤسسة وما نسبتهم من القوى العاملة ؟

- ردا على سؤالك عن نسبة عدد المؤمن عليهم بالمؤسسة ونسبتهم من القوى العاملة فان عدد المؤمن عليهم بالمؤسسة ممن شملهم التامين حتى اليوم تقريبا 300 ألف عامل والمستمرين حاليا تقريبا 140 ألف مؤمن عليه تقريبا في كافة الفروع ..أما نسبة المؤمن عليهم من القوى العاملة في القطاع الخاص فهي تقريبا 5% من إجمالي عدد العاملين في القطاع الخاص.

> هذا الرقم متواضع جدا هل يمثل إجابة صريحة على فشل مؤسستكم ؟ وما هي أسباب انخفاض المشتركين في التأمينات ؟

- أكيد الرقم متواضع ولا يحقق طموحات المؤسسة ويرجع السبب لعدة عوامل من أهمها عمر المؤسسة 25 سنة والذين يتم تعيينهم لتولي قيادة المؤسسة يأتون من مجالات لا علاقة لها بالقطاع العمالي أو التأميني وإلى أن يبدأو باستيعاب العمل يكون قد أوشك إحالتهم للتقاعد ؛ كما أنهم يأتون من الأجهزة الحكومية ويطبقون آليات العمل الحكومي وهذه المؤسسة عملها وفقا لطبيعته ولقانون إنشائها أي أنها يجب أن تدار بآلية عمل القطاع الخاص ويكون مجلس الإدارة هو المسئول عن توجيه أنشطتها ولوائحها فمثلا القانون ينص على أن تتبع المؤسسة في حساباتها على الأسس المحاسبية التجارية ويقوم بتدقيق حسابات المؤسسة سنويا محاسب قانوني أو أكثر وعندنا الرقابة والمحاسبة تقوم بدور المحاسب القانوني ؛ والمؤسسة هي التي تعد موازنة تقديرية على غرار الموازنات التجارية ويتم اعتمادها من مجلس الإدارة وفقا للقانون وعندنا تقوم وزارة المالية بتخفيض الموازنة وإخضاعها لقواعد الموازنات الحكومية مما أدى إلى عدم تناسب الموازنة التشغيلية مع الخطط المطلوبة وبالتالي لا تحقق الهدف منها فالإيرادات ليست هي دائما ما يجب على المؤسسة تحقيقها بل المؤمن عليهم وتحسين الخدمات وصرف المعاشات المساهمة في الحد من الفقر تحسين الخدمات وعدد كبير من الأهداف.

العامل الثاني :عدم إجراء التعديلات القانونية لتتناسب مع طبيعة الأعمال في القطاع الخاص في اليمن فإن الآلية المتبعة في العمل من خمسة وعشرين سنة هي نفسها ولم تتغير فلو معك خمسة عشر ألف ريال ترغب بسدادها للمؤسسة يجب أن تأخذ إذن توريد من المؤسسة وتقوم بتوريدها للبنك المركزي حيث ممنوع على أمين الصندوق أن يستلم أكثر من عشرة ألف ريال.

الثالث :أن معظم العاملين في القطاع الخاص هم قطاع غير منظم والقانون الحالي يستثنيهم من الخضوع للقانون ويشكلون نسبة من 60 -- 70 % من القوى العاملة.

الرابع :انخفاض الوعي التأميني لدى العاملين وأصحاب العمل.

الخامس :عدم استيعاب الحكومات المتعاقبة لأهمية التأمينات وعدم تعاون معظم الأجهزة الحكومية مع المؤسسة في تطبيق القانون على المتهربين فالمؤسسة وحدها لا يمكن أن تقوم بالتامين ويجب إلزام كافة أصحاب الأعمال بدون تعاونهم مع المؤسسة.

السادس :كبر حجم المنشات الصغيرة والمتوسطة وهي أكثر المنشات تهربا من عملية التامين على العمال الذين يعملون لديهم.

لم يتحقق الهدف

> الآن وبعد مرور 25 سنة على إنشاء مؤسسة التأمينات ترى أنها حققت الأهداف التي أنشئت من اجلها ؟

- بصراحة وأقولها بحسرة طبعا لا ..لم تحقق الهدف من إنشائها فإذا كان عدد المؤمن عليهم لم يصل 150 ألف مؤمن عليه من ثلاثة مليون ونصف تقريبا وعدد المستفيدين من المعاشات لم يصل ثمانية ألف حالة معاش ومكاتب وفروع المؤسسة قي 7 محافظات من 21 محافظة والتامين على نوع واحد من أنواع التأمينات الأساسية الستة (الشيخوخة والعجز والوفاة هذا نوع واحد وفي إصابات العمل - تامين البطالة - التأمين الصحي - تامين رعاية الأمومة - تامين المنافع العائلية) وهي التي نصت عليها الاتفاقية الدولية رقم 102 سنة 1952 م لهذا أقول أننا مازلنا بعيدين عن الوصول للهدف الذي أنشئت المؤسسة من اجله.

> يلاحظ أن المؤسسة تقوم بصرف معاشات لبعض الحالات بأكثر من مليون ريال وهذا يعتبر كبير جدا بينما يوجد أكثر من 70% من حالات المعاشات عند راتب 20 ألف ريال فقط وهذا فارق كبير وهل المؤسسة ستكون قادرة على الوفاء بالتزاماتها مستقبلا ؟

- هذه المشكلة بسبب عدم إجراء التعديلات القانونية منذ عام 1991م والقانون الحالي لم ينص على حد أعلى للأجر الخاضع للتأمين كما هو في كل دول العالم كما انه لم ينص على حد أعلى أو أدنى للمعاشات فيتم استغلالها من ذوي الأجور الكبيرة وطالما لم يتم إجراء التعديلات فإن المؤسسة ستواجه مخاطر كبيرة في أقل من عشر سنوات ما لم يسرع البرلمان بانجاز مشروع القانون والتعديلات التي لديه بما فيها وضع حد أعلى للمعاش والأجر وإلا ستكون المؤسسة عرضة للابتزاز والتلاعب من قبل بعض العاملين في النفط والاتصالات والذين تركوا العمل في الدولة ليتقاعدوا في القطاع الخاص على راتب كبير جدا وبدون سداد الاشتراكات وريع الاستثمار وهذا من المخاطر التي تواجه المؤسسة ؛ فمثلا لدينا معاشات لبعض منهم تصل إلى مليون وثلاثمائة ألف ريال ومعاشات مليون ومائتين ألف ريال وكثير من الحالات رواتبهم ما بين 500 ألف وأكثر من مليون وهؤلاء يصل عددهم إلى حوالي 3250 مؤمن عليه بالمؤسسة وأكثر من 645 حالة رواتبها يفوق المليون ريال .

> لوعدنا إلى العمال في القطاع الخاص وكيفية استيعابهم .. فكيف ترى أن يتم استيعابهم وتحقيق الحماية لهم فالمؤسسة أنشئت لمثل هؤلاء بالدرجة الرئيسية وليس لذوي الدخول المرتفعة ؟

- طبعا إذا رجعنا لمسح القوى العاملة سنجد أن العاملون في الشركات يشكلون حوالي 24% فقط من القطاع الخاص مما يعني أن على المؤسسة أن تفكر في آلية لاستيعاب 76% من القطاع الخاص الذي مازال مغيبا ؛ فلدينا الحرفيون على سبيل المثال فقط يصل عددهم إلى 619 ألف حرفي والعاملون في خدمات البيع والمتاجر 811 ألف وفي الزراعة والصيد مليون عامل والمهن البسيطة 520 ألف وهذه الفئات لوحدها أكثر من 3 مليون بحاجة لتسهيل إجراءات الاشتراك والسداد ومرونة في شروط اشتراكهم وتخفيض نسبة الاشتراك عليهم لأنهم يتحملون النسبتين بعكس من يعمل لدى منشاة فعليه 6% فقط وعلى صاحب المنشاة 9% .

أما العامل الحرفي والعامل لحسابه فيتحمل 15% لوحده فإذا أردنا استيعابهم يجب أن نساعدهم بتخفيض نسبة الاشتراك عنهم وعلى الدولة المساهمة في الاشتراكات بنسبة 2% إلى 3% على الأقل كدعم لاستمرار الصندوق لقيام بعمله ومواجهة تخفيض نسبة الاشتراك كما يجب على المؤسسة أن تنشئ أنظمة مرنة تتناسب مع هذه الفئات كما هو حاليا في تونس ومصر -- كما يجب على المؤسسة توعية المجتمع بأهمية التأمينات وان تقوم بالاشتراك مع كافة منظمات المجتمع المدني للمساهمة في اشتراك العاملون في القطاع الغير منظم كما يسمى بالزراعة والسائقين والصيادين وعمال البناء وغيرهم أما إذا استمرت المؤسسة بالية العمل الحالية فلن تتقدم خطوة واحدة والدليل أننا بعد خمسة وعشرين سنة مازلنا عند نفس النسبة عام 1988م إن لم يكن اقل من ذلك .

> كيف يتم استثمار أموال المؤسسة وهل الاستثمارات الحالية تضمن للمؤسسة تحقيق عائد مناسب ومضمون لمواجهة الرواتب التقاعدية ؟

- بالنسبة للاستثمار فهذا يختص به المركز الرئيسي للمؤسسة ومجلس الإدارة والاستثمار حاليا حوالي 90% من رأس مال المؤسسة يتم استثماره في أذون الخزانة لأنها تحقق أعلى عائد ومضمون والباقي في استثمارات متنوعة مالية وعقارية ومساهمات في شركات انجحها يمن موبايل ؛ وفي مشاريع أخرى رغم أنها تعمل إلا أنها لا تحقق أي أرباح وهي شركة الملح - ومستشفى اليمن الدولي في تعز - والمستشفى السعودي الألماني - وبنك اليمن والخليج والبنك الإسلامي تقريبا.

> السؤال الأخير اتركه لك لتسأل نفسك وترد عليه ؟

السؤال هو ..من أين نبدأ لكي تخرج المؤسسة من هذا الوضع وتحقق أهدافها ؟

- الإجابة هي قيام الوزارة المشرفة على المؤسسة وهي وزارة الخدمة المدنية والتأمينات بعدة خطوات كبداية للتصحيح وهي تقريبا بدأت بالخطوة الأولى باشتراك السلطة المحلية ومنظمات المجتمع المدني.

الخطوة الثانية :أن المؤسسة وفقا لنص القانون والواقع الفعلي لا تعتبر ملكا للدولة فينبغي أن يكون التعيين لقيادة المؤسسة خاضعا للمنافسة والاختبارات من ذوي الكفاءة من العاملين فيها فإذا لم تتوفر الشروط في احدهم فمن العاملين في المجال المالي من ذوي الكفاءة والجدارة ولا تخضع للمعرفة والعلاقات الشخصية أو التقاسم وتحت إشراف وزارة الخدمة المدنية والتأمينات عند التعيين فيها وإلا سنتقاعد والمؤسسة ما زالت كما هي وربما للأسوأ إذا سمح الله .

الخطوة الثالثة :التزام كافة الأجهزة والمكاتب الحكومية بطلب البطاقة التأمينية في المناقصات ولأي خدمة أو طلب تراخيص لأي منشاة لان المؤسسة وحدها ستظل عاجزة عن إلزام كافة أصحاب العمل بالتأمينات على العاملين البسطاء الذين يعملون لدى أرباب العمل دون تأمين .

إذا لم تنجز تعديلات القانون ستنهار التأمينات في أقل من 10 سنوات.

> **"5% من العاملين بالقطاع الخاص مؤمن عليهم والمنشآت الصغيرة والمتوسطة الأكثر تهرُباً**